رقم الوثيقة: MDE 12/039/2005 بيان إخباري رقم: 338

9 ديسمبر/كانون الأول 2005

مصر: مصرع ناخبين على أيدي الشرطة يتطلب تحقيقاً مستقلاً على وجه السرعة

دعت منظمة العفو الدولية الحكومة المصرية إلى إجراء تحقيق مستقل على وجه السرعة في وقائع إطلاق النار على أيدي الشرطة خارج لجان الاقتراع يوم 7 ديسمبر/كانون الأول 2005، مما أسفر عن مصرع ثمانية أشخاص على الأقل وإصابة عشرات آخرين. وقالت المنظمة إن التحقيق يجب أن ينصب على ملابسات استخدام الشرطة للقوة المميتة، مع ضمان أن يُقدم إلى ساحة العدالة أي ضابط أو موظف تثبت مسؤوليته عن استخدام القوة المفرطة أو الأمر باستخدامها.

وكانت حوادث القتل قد وقعت عندما أطلقت الشرطة النار على حشود من الناخبين الراغبين في الدخول إلى لجان الاقتراع محافظتي الدقهلية والشرقية، وذلك للحيلولة دون إدلائهم بأصواتهم في المرحلة الثالثة والأخيرة من انتخابات مجلس الشعب (البرلمان) في مصر. وكانت لجان الاقتراع المقصودة قد أُغلقت أو فُرض عليها حصار من قوات الشرطة. وإلى جانب الذخيرة الحية، استخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع والطلقات المطاطية في محاولاتها لتفريق الجموع. وورد أن القتلى هم: سعيد الدغيدي، وشعبان أبو ربعة، وعاطف أحمد من دمياط؛ وتامر القماش ومحمد البحراوي من الدقهلية؛ ومصطفى عبد السلام، ومحمد عليوة، ومحمد الجزار من الشرقية. وكان من بين الجرحى صبي يبلغ من العمر 15 عاماً من الدقهلية، ويُدعى عزت رأفت صديق، وهو واحد من عدة أشخاص أُصيبوا بعيارات نارية أو جُرحوا عندما ارتطمت بهم قنابل الغاز المسيل للدموع.

كما ألقت الشرطة القبض على عشرات من أقارب مرشحي المعارضة ومندوبيهم ومؤيديهم، أو منعتهم من دخول لجان الاقتراع، وأغلقت ما يزيد عن 100 من لجان الاقتراع في المناطق المعروفة بأنها معاقل للمعارضة. فعلى سبيل المثال، أفادت الأنباء بأن الشرطة منعت أي شخص من الإدلاء بصوته في لجان الاقتراع في قرية كوم النور بمحافظة الدقهلية، حيث ترشح شفيق الديب، وهو من معارضي الحكومة، كمرشح مستقل.